الجُمهُورية التونسية
وزارة الدّاخلية

تونس في 01 جويلية 2025

بطاقـــــة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "رمزي الشتيوي" عن دائرة توزر

يتعلق موضـــوع الســـؤال الكتابي الوارد على مصـــالح وزارة الداخلية بتاريخ 2025/05/23 بالنظر في الإشـكاليات التطبيقية للفصـل عدد 4 من القرار عدد 580 لسـنة 1974 المتعلق بضـبط حقوق وواجبات آدلاء السياحة والذي يحدد أفراد المجموعة السياحية بـ30 شخصا كحد أقصى.

نصّ الإجابة:

وجب على وزارة الداخلية إحاطتكم بأنها منخرطة في سـياسـة الدولة الرامية إلى الدفع بالقطاع السـياحي والحفز على الاستثمار السياحي عن طريق تعزيز المنظومة الأمنية السياحية وتوفير بيئة آمنة ومستقرة،

أما بخصـوص موضوع سـؤالكم المتعلق بمراجعة تطبيق الفصل الرابع من القرار عدد 580 لسنة 1974 المتعلق بضبط حقوق وواجبات آدلاء السياحة والذي ينص على أنه "لا يجوز لأدلاء السياحة أن يقدموا خدماتهم إلى مجموعات من السياح يفوق عددهم الثلاثين شخصا..."

ومن هنا تمّ تسجيل عديد التجاوزات من طرف أصحاب وكالات الأسـفار من الصـنف "أ" من خلال عدم التقيد بمقتضـيات القرار المذكور وخاصـة بما جاء في فصـله الرابع ويتمثل هذا التجاوز في عدم إصـطحاب الدليل لوفد سياحي يتجاوز عدده 30 فردا،

وإن احترام القوانين والتراتيب المنظمة للمهنة وإنفاذها وهي قوانين نافذة بإعتبار أن القرار المذكور ساري المفعول إلى حد التاريخ يعد من صـــميم مهام وزارة الداخلية وفي هذا الإطار تعمل وحداتنا الأمنية في إطار دورها الرقابي على تطبيق القانون والتصـــدي لمختلف المظاهر المخلة بتنظيم الرحلات الســـياحية حيث أن التســـاهل في عدم إحكام مراقبة الوفود الســـياحية وآدلاء الســـياحة من شـــأنه أن ينجر عنه اللجوء إلى تنظيمها بطرق غير قانونية وما يخلفه من إضرار بالقطاع بشكل عام،

وللإشـــارة، فقد تم عقد ورشـــة عمل مشـــتركة بين المتدخلين في القطاع بتاريخ 2025/05/06 بمقر وزارة السياحة حول متابعة الموسم السياحي وقد تطرق السيد رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى مسألة عدم العمل بأحكام الأمر عدد 580 لسنة 1974 وتم إفادته أن القرار المذكور لايزال ساري المفعول طالما لم يصدر نص يلغيه أو ينقحه أو يتممه وهو ما سانده السيد وزير السياحة،

وتبقى وزارة الداخلية بهياكلها الإدارية والأمنية حريصـــة على إنفاذ القانون بالتنســـيق مع الســـلطة القضائية وبتناغم تام مع مختلف السلط الجهوية من خلال البحث عن الحلول الكفيلة بحلّ الإشكاليات وتجاوز

العقبات وأيضا بالسعي لانجاح الموسم السياحي والدفع بالنشاط السياحي والتحفيز على الاستثمار في المجال السياحي باعتباره رافدا من روافد التنمية.